الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/17/CHN/3

الجمعية العامة

Distr.: General
30 July 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السابعة عشرة
جنيف، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر – ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة ١٥(ب) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١ والفقرة ٥ من مرفق قرار المجلس ٢١/١٦

الصين (بما في ذلك منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة (هونغ كونغ، الصين)، ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة (ماكاو، الصين))*

هذا التقرير هو موجز للمعلومات المقدمة من ٨٢ جهة معنية[1] إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل. وهو يتبع هيكل المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في مقرره ١١٩/١٧. ولا يتضمن التقرير أية آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من جانب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ولا أي حكم أو قرار فيما يتصل بادعاءات محدَّدة. وقد ذُكرت بصورة منهجية في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير، كما تم قدر الإمكان الإبقاء على النصوص الأصلية دون تغيير. وعملاً بقرار المجلس ٢١/١٦، يُخصص، حسب مقتضى الحال، فرع مستقل لإسهامات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للدولة موضوع الاستعراض والمعتمدة بناء على التقيد الكامل بمبادئ باريس. وتتاح على الموقع الشبكي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان النصوص الكاملة التي تتضمن جميع المعلومات الواردة. وروعي في إعداد التقرير دورية الاستعراض والتطورات التي حدثت في تلك الفترة.

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة في الأمم المتحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة

ألف- المعلومات الأساسية والإطار

١- نطاق الالتزامات الدولية[٢]

١- أوصى مركز بحوث حقوق الإنسان التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية (مركز بحوث حقوق الإنسان) الحكومة بالعمل بفاعلية على تهيئة الظروف من أجل التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في أقرب وقت ممكن[٣]. وأوصى ائتلاف هونغ كونغ لدعم الحركات الديمقراطية الوطنية في الصين بأن تصدق الصين على العهد في غضون سنة واحدة وبأقل عدد من التحفظات[٤]. وأوصت الورقة المشتركة ٩ الصين بالتوقيع والتصديق على البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهد[٥].

٢- وأوصت منظمة الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان الصين بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وسحب التحفظات على الاتفاقية والسماح للجنة بالتحقيق في ادعاءات التعذيب[٦]. وأوصى الفريق العامل الصيني المعني بالإجراءات العاجلة الصين بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[٧]. وأوصت المنظمة الصينية للمدافعين عن حقوق الإنسان الصين بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري[٨] بينما أوصت منظمة التضامن المسيحي العالمي الصين بالتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٩].

٢- الإطار الدستوري والتشريعي

٣- أشارت الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان إلى التدابير التشريعية المتخذة منذ عام ٢٠٠٩ لتحسين عدد من الحقوق بعينها، ومنها حقوق النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن الأخذ بنظام محدود لرفع دعاوى المصلحة العامة[١٠]. وقدمت جمعية القانون الصينية معلومات مفصلة عن التعديلات التي أدخلت مؤخراً على قانون الإجراءات الجنائية موضحة أن أحد أهداف القانون "احترام حقوق الإنسان وحمايتها"[١١]. وذكرت منظمة العفو الدولية بدورها أن قانون الإجراءات الجنائية الجديد أدخل في القانون الوطني استبعاد الأدلة غير القانونية في الدعاوى الجنائية، والتقليل من استخدام الأدلة المنتزعة تحت التعذيب؛ واتخذ خطوات نحو الاعتراف بقرينة البراءة وقدم بعض أشكال الحماية الإجرائية المعززة للمشتبه فيهم وللمدعى عليهم في قضايا الإعدام[١٢].

٤- وأفادت منظمة العفو الدولية أن المادة ٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية الجديد جعلت حالات الاختفاء القسري ممكنة قانوناً بإلغائها شرط إخطار الشرطة للأسرة بالموقع

المحدد الذي يُتَحفَّظ فيه على الشخص المقبوض عليه أو المحتجز، وكذا بسماحه للشرطة باحتجاز الأفراد لفترة تصل إلى ستة أشهر في مواقع مجهولة ليست مراكز احتجاز رسمية[١٣].

٣- الإطار المؤسسي والبنية الأساسية لحقوق الإنسان والتدابير السياساتية

٥- وأوصت الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان الصين بأن تنكب بنشاط على دراسة مسألة إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان[١٤]. وأوصى ائتلاف هونغ كونغ لدعم الحركات الديمقراطية الوطنية في الصين بإنشاء مؤسسة وطنية وفقاً لمبادئ باريس[١٥].

٦- وذكرت منظمة رصد حقوق الإنسان أن الحكومة كانت محل ثناء لإعرابها عن تأييدها للطابع العالمي لحقوق الإنسان في خطة عملها الوطنية الأولى لحقوق الإنسان (٢٠٠٩-٢٠١٠). لكن خطة العمل الثانية (٢٠١٢-٢٠١٥) أضعفت ذلك الالتزام بتعهدها بإعمال حقوق الإنسان وفقاً لـ "مبدأ العملية"، وهو مصطلح غامض مصمم ليتيح للحكومة تفادي الالتزامات التي تعتبرها "غير عملية"[١٦]. وأوصى مركز بحوث حقوق الإنسان الحكومة بدمج محتوى خطة العمل إدماجاً فعالاً في تدريب وتقييم الخدمة المدنية[١٧]. وأوصت لجنة وضع المرأة الصين بأن تدرج فيها نقاطاً مرجعية لقياس التقدم وتدابير لتنفيذ الخطط[١٨].

٧- وأوصى مركز بحوث حقوق الإنسان الصين بمواصلة توسيع مشاركة المنظمات غير الحكومية والاستماع إلى آرائها كي تلعب دورها في عملية وضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وتنفيذها واستعراضها وتقييمها؛ وبأن تهيء على نحو استباقي الظروف لمشاركة المنظمات غير الحكومية وتفسح المجال بشكل كامل لدورها في تنفيذ الخطط والرقابة العامة[١٩].

٨- وقدمت حملة الحقوق معلومات عن مقدمي الملتمسات ومجموعات حقوق الإنسان التي تطلب المشاركة في وضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وفي إعداد التقرير الوطني لحقوق الإنسان وعن تقديم طلب كشف المعلومات[٢٠]. وكان بعض من يطلبون المشاركة في إعداد تلك الوثائق قد سجنوا أو أرسلوا إلى إعادة التأهيل عن طريق العمل[٢١]. وصنفت وزارة الخارجية، في ردها، المعلومات ذات الصلة بالتقرير الوطني لحقوق الإنسان على أنها من أسرار الدولة التي لا يجوز إفشاؤها[٢٢].

٩- وذكرت المؤسسة الفيينامية للسلم والتنمية أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان مدرج حالياً كمادة إلزامية في المناهج الدراسية[٢٣]. وأعربت المؤسسة الصينية لتنمية حقوق الإنسان عن أملها في أن تقدم المزيد من الجامعات وكليات الحقوق دورات عادية في قانون حقوق الإنسان[٢٤] وأن تقدم الحكومة الدعم لعملية نشر مزيد من الأعمال بشأن آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بالصوت والصورة[٢٥]. ودعت المؤسسة الصينية لتنمية حقوق الإنسان إلى مواصلة التدريب في مجال حقوق الإنسان لفائدة المسؤولين المحليين

وتحسين التدريب في مجال حقوق الإنسان لفائدة مفوضي الشرطة وحراس السجون ومديري المكاتب القضائية[٢٦].

١٠- وأوصى مركز بيجين للمعونة والبحوث القانونية للأطفال أن تقوم الحكومة مع خبراء شؤون الأطفال من المجتمع المدني بتقييم نظام رعاية الطفولة واقتراح إصلاح رسمي[٢٧].

١١- وسلطت الحركة الكوبية من أجل سلام شعوب العالم وسيادتها الضوء على الأهمية الجيوسياسية للصين وتشجيعها لسياسة عامة قوامها السلم وحل النزاعات من خلال التفاوض والدبلوماسية[٢٨].

باء- التعاون مع آليات حقوق الإنسان

١- التعاون مع هيئات المعاهدات

١٢- أوصت الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان الصين بمواصلة تنفيذ التوصيات المعقولة المقدمة من هيئات المعاهدات، بما في ذلك في سياق تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان[٢٩].

٢- التعاون مع الإجراءات الخاصة

١٣- اقترحت الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان أن توجه الصين، حسب الاقتضاء، دعوات إلى مزيد من الإجراءات الخاصة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى القيام بزيارتها[٣٠]. وأوصت لجنة وضع المرأة الصين بتوجيه دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة[٣١]. وأوصت منظمة رصد حقوق الإنسان الصين بالموافقة على العديد من طلبات المقررين الخاصين لزيارة الصين، بما في ذلك مناطق التبت[٣٢]. وأوصت منظمة المادة ١٩ بتوجيه دعوات إلى المقررين الخاصين المعنيين بالحقوق الثقافية، وبحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وبحرية الرأي والتعبير، وبالمدافعين عن حقوق الإنسان[٣٣]، مع إيصاء رابطة الصداقة السويسرية التبتية بتحديد تاريخ لزيارة المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد[٣٤]. وأوصت الورقة المشتركة ٩ الصين بالموافقة على طلب الزيارة الذي تقدم به المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين[٣٥]، في حين أوصت منظمة الصناديق الدائمة للاجئين الكوريين الشماليين بتوجيه دعوة إلى المقررين الخاصين المعنيين بالمهاجرين وبالاتجار بالأشخاص[٣٦].

١٤- ووفقاً لمنظمة حقوق الإنسان في الصين، فقد واصلت الصين، منذ عام ٢٠٠٩، المشاركة مشاركة كاملة لكنها لم تنفذ بعد القرارات والتوصيات النهائية للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي المتعلقة بالأفراد المحتجزين بصورة تعسفية معلنة، بمن فيهم ليو سياوبو[٣٧]. وأعربت عن شواغل ذات صلة منظمة فريدم ناو التي أوصت الصين بالتعاون

تعاوناً كاملاً مع كافة الإجراءات الخاصة، ومنها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والرد عليها ومتابعة توصياتها[٣٨].

٣- التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان

١٥- أوصت الشبكة الدولية للتبت الصين بالموافقة على وجه العجلة على تواريخ لزيارة المفوضة السامية لحقوق الإنسان للبلد في المستقبل القريب، بما في ذلك الموافقة على أن تشمل هذه الزيارة مقاطعات التبت المتمتعة بالحكم الذاتي، ولا سيما تسينهاي وسيتشوان حيث تكررت حالات الانتحار حرقاً أكثر من غيرها، ومنطقة التبت المتمتعة بالحكم الذاتي[٣٩].

جيم- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

١- المساواة وعدم التمييز

١٦- أوصى اتحاد لاو النسائي الصين بتكثيف جهود تنفيذ قانون حماية حقوق المرأة ومصالحها، وتعزيز المساواة بين الجنسين[٤٠]. وأوصت جمعية بحوث المرأة في الصين بإيلاء مزيد من الاهتمام للتمييز بين الجنسين في العمالة وإنشاء آلية فعالة ضد هذا النوع من التمييز[٤١].

١٧- ووفقاً لمنظمة يونيسون هونغ كونغ، فإن قانون التمييز العرقي استثنى التمييز بسبب الجنسية واللغة، بل في الواقع أضفى دون وجه حق الصبغة الشرعية عليه[٤٢]. وحثت منظمة يونيسون هونغ كونغ حكومة منطقة هونغ كونغ، الصين، على اعتماد منهج دراسي تكون فيه "الصينية لغة ثانية"؛ وإعادة النظر في اعتبار الكفاءات في اللغة الصينية المهنية شروطاً مهنية حقيقية لكل وظيفة في الخدمة المدنية[٤٣].

١٨- وذكرت الورقة المشتركة ٢ أن العمال المهاجرين يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية ويتعرضون لمختلف أشكال الاستغلال والتمييز[٤٤]. ولمعالجة المسائل المتصلة بالعمال المهاجرين من الريف إلى المدن وأفراد أسرهم، أوصت رابطة محامي عموم الصين الحكومة بمواصلة تعديل السياسات القانونية المتعلقة بتسجيل الأسر المعيشية في المناطق الحضرية، وبتعليم الأطفال، والأحوال المعيشية والضمان الاجتماعي؛ وتعزيز التدريب على التوجيه وتقديم المشورة؛ وزيادة المعارف القانونية للعمال المهاجرين وإدراكهم لحقوقهم؛ وزيادة هيئات المساعدة القانونية من أجل تعزيز المساعدة القانونية للعمال المهاجرين[٤٥]. وأوصى اتحاد عموم الصين لنقابات العمال بدوره أن تتخذ الحكومة أيضاً تدابير أقوى للحفاظ على الحقوق القانونية للمهاجرين وعمال عقود الباطن[٤٦].

١٩- وأقرت مبادرة الحقوق الجنسية بالخطوات التي اتخذتها الصين من أجل إسقاط الصفة الجرمية والوصمة عن فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية[٤٧] وأوصت بوضع قوانين ولوائح مناهضة للتمييز؛ وبالموافقة على قوانين الزواج المثلي أو المعاشرة المترلية[٤٨]. وأوصت الورقة المشتركة ٣ هونغ كونغ، الصين، بتوسيع نطاق حظرها للتمييز بسبب الميل الجنسي ليشمل القطاع الخاص[٤٩].

٢٠- وذكرت الورقة المشتركة ٤[٥٠] ومركز بيجين إيزيشينغ[٥١] أن إنشاء لجان للحكامة المجتمعية الشاملة - مهام لمجموعات خاصة في جميع أنحاء البلد ترصد عن كثب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومن هم عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسجناء، ومتعاطي المخدرات والأشخاص المصابين بأمراض عقلية - يشكل تمييزاً ويقتحم الخصوصية. وأوصت مبادرة الحقوق الجنسية الصين بإعادة النظر في تسجيل الاسم الحقيقي عند إجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية وضمان الحماية الكاملة للحق في الخصوصية لجميع من يجرون اختبار هذا الفيروس[٥٢]. كما اقترحت الورقة المشتركة ٤ أن تتبع المحاكم قانون الإجراءات المدنية لحماية الضحايا الذين أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نتيجة بيع الدم ونقل الدم واستخدام منتجات الدم، وأنه ينبغي كفالة حق هؤلاء الضحايا في السعي إلى الانتصاف[٥٣]. وقدم الاتحاد النسائي لعموم الصين توصيات لتحسين منع انتقال العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل وحماية الأطفال المصابين بالإيدز[٥٤].

٢١- وأشارت الورقة المشتركة ٥ إلى تقارير تفيد بأن هناك ١٧,٩٤ مليون متعاط للمخدرات مسجل في الصين. ويواجه متعاطو المخدرات التمييز من المجتمع ومن الوكالات الحكومية[٥٥]. وذكرت الورقة المشتركة ٧ أن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة باسم مكافحة المخدرات شائعة في الصين[٥٦]. وأوردت منظمة العفو الدولية تقديرات الأمم المتحدة التي تفيد أن مخيمات إعادة التأهيل الإجباري من تعاطي المخدرات قد ضمت ما يصل إلى نصف مليون شخص عام ٢٠٠٩[٥٧].

٢- حق الفرد في الحياة والحرية وأمنه الشخصي

٢٢- أشارت منظمة حقوق الإنسان في الصين إلى أن الصين أدخلت، منذ آخر استعراض دوري شامل للحالة فيها، سلسلة من الإصلاحات المتعلقة بعقوبة الإعدام[٥٨]. وذكرت مؤسسة دوي هوا أن ما يقدر بـ ٥٠٠ ١٦ شخص قد أعدموا في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، وهو تراجع بنسبة ٣٩ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨[٥٩]، وأن نائب وزير الصحة قال إن الصين ستتخلص تدريجياً من اعتمادها على السجناء الذين تنفذ فيهم أحكام الإعدام كمتبرعين بالأعضاء بحلول عام ٢٠١٥[٦٠]. وأوصت مؤسسة دوي هوا الصين بمواصلة العمل نحو إلغاء عقوبة الإعدام، بما في ذلك عن طريق ما يلي: إعلان أحكام الإعدام وبيانات

إصدار الأحكام؛ وتقليص عدد الجرائم التي يُعاقب عليها بالإعدام، ولا سيما الجرائم الاقتصادية غير العنيفة[٦١].

٢٣- ووفقاً لما ذكرت منظمة رصد حقوق الإنسان، لا يزال اللجوء إلى التعذيب متفشياً في نظام العدالة الجنائية في الصين، وكذلك في الفروع الأخرى للحكومة[٦٢]. وزعمت المنظمة الصينية للمدافعين عن حقوق الإنسان أن ما يعتبر تعذيباً بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، مثل التسبب في معاناة نفسية شديدة، لا يعتبر كذلك في قانون الإجراءات الجنائية المنقح وأن الإفادات المحصلة بهذه الأفعال لا تزال مقبولة أمام المحاكم[٦٣].

٢٤- ووفقاً لمنظمة حقوق الإنسان في الصين، فقد لاحظ الخبراء القانونيون عودة ظهور المؤسسات السياسية غير الرسمية والخارجة عن القانون التي دافعت عن سياسات حكومية ضارية وقمعية، بما في ذلك "السجون السوداء" والاختفاء القسري التي تستخدم لاستهداف الناشطين ومقدمي الالتماسات والمعارضين[٦٤]. وذكرت المنظمة الصينية للمدافعين عن حقوق الإنسان أن مقدمي التماسات رفعوا دعاوى ضد حكومات محلية بسبب احتجازهم بصورة غير قانونية في سجون سوداء، لكن المحاكم نادراً ما تقبل هذه القضايا[٦٥]. وأوصت منظمة حقوق الإنسان في الصين بأن تعدل الصين قانون الإجراءات الجنائية بما لضمان حق الأفراد في حماية إجرائية قوية عند مواجهة الحرمان من الحرية، بما في ذلك "الإقامة الجبرية"[٦٦].

٢٥- ولاحظت منظمة حقوق الإنسان في الصين أن نظام "إعادة التأهيل عن طريق العمل" الحالي يعطي سلطة تقديرية واسعة للمسؤولين المحليين، مما يؤدي إلى الاستهداف المنتظم لمقدمي الالتماسات الذين يثيرون مظالم مشروعة[٦٧]. وذكرت منظمة رصد حقوق الإنسان، في أوائل عام ٢٠١٣، أن الحكومة أشارت إلى أنها بصدد النظر في حل نظام الاحتجاز الإداري لـ "إعادة التأهيل عن طريق العمل"[٦٨]. وذكرت المنظمة الصينية للمدافعين عن حقوق الإنسان أن الإصلاح الرئيسي يبدو تجميلياً - إعادة تسمية "إعادة التأهيل عن طريق العمل" باسم "إصلاح السلوك المنافي القانوني"[٦٩].

٢٦- وأشارت الورقة المشتركة ٩ إلى قانون الصحة العقلية الجديد باعتباره الأول من نوعه. بيد أن القانون رفض بشكل انتقائي أن يشمل نظام "أنكانغ" (Ankang)، وهو شبكة من مستشفيات الطب النفسي الاحتجازية التي تديرها وزارة الأمن العام[٧٠]. وذكرت المنظمة الصينية للمدافعين عن حقوق الإنسان أن قانون الصحة النفسية فشل في سد ثغرات إساءة الاستعمال من جانب الأقارب أو الشرطة أو الحكومة[٧١].

٢٧- وأشارت مؤسسة دوي هوا إلى أن العنف المترلي أحد الأسباب الرئيسية للجريمة في أوساط النساء. وتماشياً مع قواعد بانكوك، أصدرت محكمة الشعب العليا في هونان أول فتوى توجيهية إقليمية بشأن العنف المترلي عام ٢٠٠٩ تشجع فيها فرض عقوبات أخف وتخفيض العقوبات عن النساء اللائي "يواجهن العنف بالعنف". بيد أن معظم النساء على

الصعيد الوطني لا زلن يتلقين عقوبة قاسية[٧٢]. وأوصت منظمة رصد حقوق الإنسان الصين بسن قانون شامل ضد العنف المترلي[٧٣].

٢٨- وزعمت منظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان أن اختلال التوازن بين الجنسين في جميع أنحاء البلد بسبب تفضيل الناس الثقافي للأطفال الذكور كان حافزاً لقتل الأطفال والاتجار بالبشر والاسترقاق الجنسي[٧٤].

٢٩- وأوصت المبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العقوبة البدنية للأطفال بسن التشريعات في جميع أنحاء الدولة من أجل الحظر الصريح وعلى سبيل الأولوية للعقاب البدني للأطفال في المترل وفي جميع أشكال الرعاية[٧٥].

٣- إقامة العدالة، بما في ذلك الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

٣٠- أوصت الرابطة الشعبية الصينية للسلام ونزع السلاح الحكومة بأن تواصل ما يلي: تعزيز وتحسين النظام التشريعي ونظام الأمن القضائي؛ وتعزيز الحوكمة وفقاً للقانون وسيادة القانون، ومنع جميع أشكال إنفاذ القانون القاسية أو اللاإنسانية والقضاء عليها[٧٦].

٣١- ووفقاً لمؤسسة دوي هوا، فقد مثلت سينجيانغ التي تشكل أقل من ٢ في المائة من سكان الصين، في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، ٥٠ في المائة من المحاكمات الوطنية التي "تهدد أمن الدولة". وتزعم قاعدة بيانات المعتقلين السياسيين لمؤسسة دوي هوا أن ٨٤٧ من أصل ٨٤٩ شخصاً متهماً بالانفصال أو التحريض على الانفصال هم من الإيغور أو التبت[٧٧]. وأوصت مؤسسة دوي هوا بتوضيح معايير إصدار الأحكام وإثبات دوافع الجرائم التي تهدد أمن الدولة؛ وإعلان أحكام القضايا التي تهدد أمن الدولة؛ وضمان ألا تكون الإثنية الأساس الذي يقوم عليه تقييد الحريات الأساسية والتمييز في إنفاذ القوانين، بما في ذلك إصدار أحكام أكثر صرامة[٧٨].

٣٢- وأفادت الورقة المشتركة ٩ أن الأحكام محددة سلفاً في ظل عدم وجود محاكم مستقلة[٧٩]. وذكرت الورقة المشتركة ٦ أنه لم تسبق أبداً تبرئة أي مدعى عليه في قضية جنائية. ويزعم أن معدل الإدانة يتجاوز ٩٩ في المائة. وحتى في الحالات التي لم يكن فيها اعتراف، عرض المحامون أنفسهم لخطر إدانة جنائية بموجب المادة ٣٠٦ من القانون الجنائي الصيني، لمجرد دفع موكليهم بأنهم "غير مذنبين"[٨٠].

٣٣- وأبلغت الورقة المشتركة ٦[٨١] والفريق المعني بمحامي حقوق الإنسان في الصين[٨٢] عن ادعاءات عما يواجهه المحامون من قمع شديد في الصين، ولا سيما العاملون منهم في قضايا حساسة، مثل تمثيل أتباع طائفة فالون غونغ، أو نشطاء التبت، أو نشطاء الدفاع عن الحقوق في الأراضي، أو ضحايا فيروس نقص المناعة البشرية. وذكر الفريق العامل الصيني المعني بالإجراءات العاجلة أن وزارة العدل طلبت، عام ٢٠١٢، من جميع المحامين المرخص لهم أن يحلفوا قسم الولاء للحزب الشيوعي، وأن يجعلوا هذا الولاء فوق موكليهم[٨٣]. ووفقاً

للورقة المشتركة ٩، فقد سد المحامون الحفاة – وهم أساساً محامو دفاع من دون ترخيص – الفجوة التي يعرفها الحصول على المساعدة القانونية نتيجة اضطهاد المحامين المرخص لهم[٨٤]. وأوصى الفريق المعني بمحامي حقوق الإنسان في الصين بأن تنفذ الصين خطة الإصلاح القضائي الواردة في الكتاب الأبيض المتعلق بـ "تنقيح القوانين ذات الصلة لتوفير ضمانة قانونية للمحامين من أجل تذليل صعوبات الاجتماع بالمشتبه فيه أو المتهم، والحصول على المواد المتعلقة بالقضية، والحصول على أدلة من التحقيقات"؛ وتنظيم الممارسات غير القانونية للمسؤولين التي تنتهك حق المواطنين في الدفاع على مستوى المدن والمقاطعات[٨٥]. وطلبت جمعية القانون الصينية بأن تقترح الإدارات المختصة أحكاماً تنفيذية ومحددة تكفل حصول المشتبه فيهم في قضايا يعاقب عليها بالسجن المؤبد والإعدام على المساعدة من محامي المساعدة القانونية في الوقت المناسب[٨٦].

٣٤- وأبلغت رابطة محامي عموم الصين[٨٧] عن تنقيحات على قانون الإجراءات الجنائية عام ٢٠١٢، حيث ذكرت مؤسسة دوي هوا[٨٨] أن التنقيحات أدخلت فصلاً عن قضايا الأحداث وإصلاحات كان يتوقع منها أن تخفض الأحكام الحبسية. واقترحت مؤسسة دوي هوا توصيات لمواصلة إصلاح قضاء الأحداث من أجل المصالح الفضلى للأحداث[٨٩].

٣٥- وحث ائتلاف هونغ كونغ لدعم الحركات الديمقراطية الوطنية في الصين الصين على احترام التوصيات التي اقترحتها لجنة مناهضة التعذيب بشأن حركة الديمقراطية لعام ١٩٨٩ ووقف المضايقات التي تتعرض لها أمهات تيانانمن احتراماً كاملاً والاستجابة لها بإيجابية[٩٠].

٤- الحق في الخصوصية

٣٦- ذكرت الورقة المشتركة ٨ أنه، في غياب تعريف قانوني للحق في الخصوصية، كثيراً ما يستشهد المسؤولون بالخصوصية لإحباط المحاولات الرامية لمكافحة الفساد[٩١]. وأوصت الورقة المشتركة ٨ الصين بما يلي: وقف المراقبة الاقتحامية واعتراض الاتصالات الرقمية؛ وسن قانون لحماية البيانات على الصعيد الوطني؛ وتشجيع المناقشة والإقرار بالحق في الخصوصية في خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان في المستقبل[٩٢].

٥- حرية الدين أو المعتقد، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والحق في المشاركة في الحياة العامة والسياسية

٣٧- وذكر المركز الصيني للبحوث الدينية أنه، في سياق التحول الاجتماعي السريع في الصين، انخرط عدد من المنظمات والأفراد في أنشطة غير قانونية وإجرامية باسم الدين، مشوشة على النظام الاجتماعي ومقوضة الوحدة الوطنية، في محاولة لتقسيم البلد، وتحديداً "فالون غونغ" و"حركة الانفصال في التبت" و"انفصاليو تركستان الشرقية"[٩٣].

٣٨- ومن الورقات التي أبلغت عن مزاعم الاضطهاد الديني المركز الأوروبي للقانون والعدالة[٩٤] ومجموعة هوا جانغ دارما لحقوق الإنسان في النرويج[٩٥]. ووفقاً لمنظمة العفو

الدولية، فقد واصلت السلطات متابعتها الجنائية واضطهادها للأفراد والجماعات الدينية الذين تعلنهم "غير قانونيين" أو "مهرطقين" أو الذين يسعون إلى العمل بدون موافقة الدولة، بما في ذلك المسيحيون "الذين يتخذون بيوتهم كنائس" وبعض الكاثوليكيين أو البوذيين أو المسلمين أو الجماعات الروحية الأخرى[٩٦].

٣٩- وأعربت لجنة العدالة والسلام التابعة للأسقفية الكاثوليكية في هونغ كونغ عن قلقها إزاء حالة الكنيسة الكاثوليكية في الصين القارية وإزاء فرض السلطات الصينية تدابير سياسية ودينية منافية لمبادئ وممارسات الديانة الكاثوليكية[٩٧] بما في ذلك ترسيم الأساقفة دون تكليف بابوي[٩٨].

٤٠- وذكرت منظمة العفو الدولية أن الصين لا تزال مستمرة في حملة منهجية على صعيد البلاد تتسم بالعنف في كثير من الأحيان من أجل القضاء مجموعة فالون غونغ الروحية المحظورة منذ عام ١٩٩٩ باعتبارهما جماعة "مهرطقة"[٩٩]. وزعمت لجنة وضع المرأة إنشاء فرقة عمل خاصة، "فرقة العمل ٦١٠"، للتصدي لطائفة فالون غونغ. وفي عام ٢٠١٢، أخبرت مصادر عديدة لجنة وضع المرأة أن ولاية المكتب ٦١٠ قد وسع نطاقها لتشمل المجموعات الكنسية غير المسجلة والمدافعين عن حقوق الإنسان[١٠٠]. وزعمت الورقة المشتركة ١٠ تسجيل ٣٥٢ حالة وفاة جراء التعذيب أو غير ذلك من أشكال إساءة المعاملة، منذ عام ٢٠٠٩[١٠١] ؛ وأن السلطات نادراً ما تحقق في وفيات أتباع فالون غونغ أثناء الاحتجاز وأن الجناة يتمتعون بالإفلات من العقاب؛ وأن أفراد الأسر والمحامين الذين مارسوا ضغوطاً من أجل إجراء تحقيقات تعرضوا للانتقام[١٠٢]. ووفقاً لما ذكرته جمعية الشعوب المعرضة للخطر، فإن نزلاء "إعادة التأهيل عن طريق العمل" من فالون غونغ يجبرون أيضاً على العمل في المعسكرات أو كعمال مؤقتين في إنتاج سلع لأسواق التصدير الغربية[١٠٣].

٤١- وذكر اتحاد الصحافيين الدولي أن الصين واصلت في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ السيطرة على وسائط الإعلام المحلية وحجب وسائط الإعلام الدولية عن رصد القضايا التي تعتقد الصين أنها "حساسة" من الناحية السياسية[١٠٤]. وذكر مركز القلم الصيني المستقل أنه شهد حملة ترمي إلى سجن أو إسكات الأصوات المعارضة البارزة[١٠٥]، بينما زعمت منظمة المادة ١٩ اتخاذ إجراءات صارمة ضد المعارضة الفنية تحديداً[١٠٦]. وأوصى نادي القلم الدولي الصين باحترام وحماية حق الكتاب والناشرين في الصين في النشر دون خوف من الانتقام أو تدخل الحكومة، وبتعزيز قيام أدب محلي ودولي رفيع ونمو صناعة النشر من الطراز العالمي[١٠٧]. وأهابت رابطة صحافيي هونغ كونغ بالمجلس أن يحث الحكومة الصينية على الوقف الفوري للقيود غير المعقولة المفروضة على الصحافيين المحليين والأجانب على حد سواء[١٠٨]. وأوصت منظمة مراسلون بلا حدود بأن تعاقب السلطات المسؤولين الذين يسيئون استعمال سلطتهم لقمع الصحافة على صعيد المقاطعات ومحلياً[١٠٩].

٤٢- وذكر مركز ضحايا الحرب وحقوق الإنسان أن الاعتقالات الجماعية والوقائية للمدافعين عن حقوق الإنسان تصاعدت عامي ٢٠١١ و٢٠١٢[١١٠]. وزعمت الورقة المشتركة ٩ أن المدافعين عن حقوق الإنسان المستهدفين من الدولة يعملون على قضايا شتى، منها الهدم والإخلاء القسري، والإصلاح السياسي، وحرية التعبير أو الدين، وحقوق العمال، وحقوق الأقليات الإثنية. وهناك من بين من يزعم استهدافهم محامون مرخص لهم ومحامون "حفاة"، ومرشحون مستقلون للانتخابات، ومقدمو الالتماسات الذين يعملون بالنيابة عن مجتمعاتهم المحلية[١١١]. وزعم مركز ضحايا الحرب وحقوق الإنسان أن الحكومة أصدرت، طوال عام ٢٠١٢، ما متوسطه ١٢ توجيهاً في اليوم يحظر تغطية قضايا بعينها[١١٢].

٤٣- وذكرت منظمة حقوق الإنسان في الصين أن الصين واصلت، خلال السنوات الأربع الماضية، وضع قيود على العمل القانوني لمنظمات المجتمع المدني[١١٣]. ولاحظت الورقة المشتركة ٢ أن حرية تكوين الجمعيات تتقوض عندما تخضع منظمات المجتمع المدني المستقلة لإشراف هيئة عامة أو تابعة للحزب الشيوعي[١١٤]. وذكرت شبكة المنظمات غير الحكومية الصينية للتبادل الدولي أنه كانت توجد عام ٢٠١١ في الصين ٠٠٠ ٤٦٢ منظمة من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجالات التخفيف من حدة الفقر، والصحة، والتعليم، والبيئة وحقوق الإنسان وغيرها من المجالات[١١٥]. وأعربت الرابطة الشعبية الصينية للسلام ونزع السلاح عن أملها في أن تزيد الحكومة من ترحيبها وتشجيعها للمجتمع المدني الصيني العامل في مجال تعزيز حقوق الإنسان والنهوض بمشاركته في مشاريع التبادل والتعاون الدولية وتوجيهها، وذلك من أجل المساهمة في تنمية حقوق الإنسان في الصين والعالم[١١٦]. وأوصت مبادرة الحقوق الجنسية بتعزيز الحوار بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية، وحماية البيئية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق المرأة[١١٧].

٤٤- وزعم نادي القلم الدولي أن التقارير أفادت بوجود ٠٠٠ ٢٠-٠٠٠ ٥٠ فرد من "شرطة الإنترنت" يعملون على حفظ الاستقرار عن طريق تحديد وإزالة المحتوى ورصد من ينشر مواد مسيئة للحكومة. وبالرغم من انتشار المراقبة على نطاق واسع[١١٨]، شرحت منظمة مراسلون بلا حدود كيف أن المدونين ومستخدمي الإنترنت يساعدون على تشكيل الرأي العام[١١٩]. وذكرت جمعية الإنترنت في الصين أن هناك مئات ملايين المدونين ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي. ويجري التفكير في المشاكل الاجتماعية وحلها باستخدام الإنترنت، ومنها مثلاً الاتجار بالأطفال[١٢٠]. وأشار اتحاد الصحافيين الكوبيين إلى أمر يبعث على التفاؤل وهو الحق في التعليق على سلوك أجهزة الدولة والمسؤولين الذين يخفقون في الوفاء بالتزاماتهم ومسؤولياتهم وفي انتقادهم[١٢١]، في حين أشار الاتحاد الوطني للحقوقيين الكوبين إلى المشاركة المباشرة للمواطنين في الشؤون العامة[١٢٢].

٤٥- وأبلغت الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان عن الصعوبات التي عقدت نشر المعلومات العامة وأثرت عليه وقيدته، بما في ذلك محدودية التنمية الذاتية لبعض المسؤولين التي تحول دون إعمال مبدأ توفير المعلومات العامة في الوقت المناسب وبطريقة مفتوحة وشفافة[١٢٣]. وأوصت الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان بإجراء فحص مستفيض لتنفيذ قانون كشف المعلومات[١٢٤]. وأوصت المؤسسة الصينية لتنمية حقوق الإنسان بإنشاء حكومة إلكترونية مواتية للمستخدمين[١٢٥]. وأوصت منظمة المادة ١٩ بأن تنشئ وزارة حماية البيئة آلية نموذجية لكشف المعلومات البيئية[١٢٦].

٦- الحق في العمل وفي التمتع بشروط عمل عادلة ومؤاتية

٤٦- أشار اتحاد عموم الصين لنقابات العمال إلى أنه في حالات عدم وفاء بعض الشركات بالتزاماتها، بما في ذلك توقيعها لعقود العمل ودفعها لأقساط التأمين على الإصابات المهنية، يتعذر على العمال المهاجرين التمتع بالحقوق والاستحقاقات التي يخولها قانون الوقاية من الأمراض المهنية، ولذا أصبحوا أكبر مجموعة من ضحايا تغبر الرئة[١٢٧]. وزعمت الورقة المشتركة ٢ أن الأعمال التجارية التي لها علاقات سياسية نافذة تتزع إلى تسجيل أكبر عدد من الوفيات بسبب الفساد المستشري الذي يرجح أن تكون له الكلمة العليا، مقللاً بذلك من فعالية التدابير الوقائية[١٢٨]. وأعرب اتحاد عموم الصين لنقابات العمال عن اعتقاده أنه ينبغي للحكومة أن تعزز المسؤولية التنظيمية عن الوقاية من الأمراض المهنية وعلاجها والقضاء على تكنولوجيات وأساليب الإنتاج التي قد تتسبب في مخاطر مهنية حقيقية[١٢٩].

٤٧- وذكر مركز بيجين جتشنغ للمعونة والبحوث القانونية للعمال المهاجرين أن "نظام العمالة من الباطن" (العمال المتعاقدون من الباطن) قد أسيء استعماله من العديد من أرباب العمل. ونشر المؤتمر الشعبي الوطني تعديلاً لقانون عقود العمل يقترح الحد من استخدام هذا النظام[١٣٠]. وأوصى مركز بحوث حقوق الإنسان الحكومة بأن تطالب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالامتثال لقانون عقود العمل[١٣١]. كما أوصى اتحاد عموم الصين لنقابات العمال بالتوجه تدريجياً نحو جعل الحد الأدنى للأجور ٤٠-٦٠ في المائة من متوسط الأجر في المجتمع المحلي[١٣٢].

٤٨- وذكر اتحاد نقابات عمال هونغ كونغ استمرار غياب إحراز تقدم نحو انتخابات ديمقراطية حقيقية داخل اتحاد عموم الصين لنقابات العمال وأن احتكار الدولة لا يزال قائماً. ولا يزال عمل المجموعات المعنية بحقوق العمال ومنظمي العمال يتعرض للقمع الشديد[١٣٣]. وذكر اتحاد نقابات عمال هونغ كونغ أن حكومة هونغ كونغ، الصين، ترفض باستمرار تنفيذ توصيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بسن تشريعات من أجل الاعتراف الموضوعي بالنقابات العمالية لأغراض المفاوضات الجماعية[١٣٤].

٧- الحق في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشي لائق

٤٩- أشارت منظمة تضامن شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إلى تحسن نوعية حياة السكان، وهو تقييم تؤيده إحصاءات موضوعية ومعترف بها دولياً[١٣٥]. وأشارت الرابطة الكوبية للأمم المتحدة إلى خفض نسبة الفقر بما يقارب النصف، من ٤,٢ في المائة عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٨ في المائة عام ٢٠١٠[١٣٦].

٥٠- ووفقاً للرابطة الشعبية الصينية للسلام ونزع السلاح، لا تزال هناك فجوة كبيرة في الدخل وتوزيع غير عادل للموارد الاجتماعية[١٣٧]. وقدمت الرابطة توصيات، منها إصلاح نظام توزيع الدخل، وتكثيف مكافحة الفساد وإيجاد حلول للشواغل المتعلقة بالتعليم الجيد، والعمالة، والضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية، والإسكان، والبيئة، والأمن الغذائي والدوائي[١٣٨].

٥١- وأشارت الجمعية الصينية للرعاية والرفق إلى تأثير شيخوخة سكان الصين على التنمية وعلى سبل عيش الناس[١٣٩]، وأوصت الصين بتحسين الخدمات الاجتماعية وإنشاء نظام وطني لدعم المسنين من الأسر الوحيدة الطفل[١٤٠].

٥٢- وذكرت منظمة العفو الدولية أن ملايين الأشخاص في جميع أنحاء الصين قد أجبروا، خلال السنوات الأربع الماضية، على ترك بيوتهم في غياب حماية قانونية[١٤١]. وأفاد فرع اليابان للائتلاف من أجل صين ديمقراطية[١٤٢] واتحاد روابط مقدمي الالتماسات ضد عمليات الإخلاء القسري وهدم المنازل[١٤٣] أن الحق في رفع التماسات مكفول في الدستور. وذكر اتحاد الروابط أن ما يقارب ثلاثة أرباع الالتماسات المقدمة له صلة بالمنازعات على الأراضي، بما في ذلك عمليات الإخلاء القسري. ولم يخالف النجاح إلا أقل من ٠,٢ في المائة من مقدمي الالتماسات[١٤٤]. وأوصت منظمة العفو الدولية الصين بإنشاء مصادر تمويل بديلة للسلطات المحلية من أجل الحد من اعتمادها على التنمية القائمة على بيع الأراضي والبناء التي تؤدي إلى عمليات إخلاء جماعي قسري[١٤٥].

٨- الحق في الصحة

٥٣- أوصى الاتحاد النسائي لعموم الصين بمواصلة إدماج المنظور الجنساني في صنع القرار الصحي والمشاريع الصحية، وتحسين خدمات صحة الأم والطفل، وتحسين خدمات التأمين الطبي الأساسي من أجل تمتع النساء الفقيرات في الحواضر ونساء الأرياف والمهاجرات بالرعاية الصحية[١٤٦].

٥٤- وأشارت رابطة نساء التبت إلى التحدي المتمثل في توفير الرعاية الصحية للسكان المنعزلين، بما في ذلك سكان الريف الرحل في سورمانغ[١٤٧]. وأبلغت رابطة نساء التبت عن مزاعم ارتكاب اعتداءات جنيسانية على نساء التبت في شكل سياسات تحديد النسل القسري، من قبيل التعقيم والإجهاض[١٤٨]. وأوصت منظمة الأطباء المناصرين لحقوق

الإنسان الصين بحذف الإجهاض والتعقيم القسريين من ترسانة التدابير العلاجية الموجودة في إطار لوائح لجنة تنظيم الأسرة[١٤٩].

٩- الحق في التعليم

٥٥- قدم مركز بيجين للمعونة والبحوث القانونية للأطفال[١٥٠] ورابطة محامي عموم الصين[١٥١] توصيات من بينها أن تستثمر الحكومة مزيداً من الموارد وتتخذ تدابير أكثر صرامة لكفالة إكمال الأطفال الذين هم في سن المدرسة سنوات التعليم الإلزامي التسع، وهو ما يمكن أن يعالج مسألة عمالة الأطفال معالجة جوهرية. وقدمت رابطة التعليم الصينية للتبادل على الصعيد الدولي مقترحات لتحسين جودة التعليم لفائدة الفئات المحرومة، بما في ذلك عن طريق تحسين حالة المدارس من خلال تحليل الظروف المحلية، وتوفير موارد تعليمية ذات جودة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[١٥٢].

٥٦- ولاحظت الورقة المشتركة ٢ أن ما يزيد عن ٣٠ مليون طالب مسجلون في المدارس المهنية، وأن العديد منهم تنتظرهم عمليات تنسيب مُرتّبة سلفاً في وظائف كثيراً ما تكون مليئة بالاستغلال. وأوصت الورقة المشتركة ٢ الصين بمكافحة الفساد في المدارس[١٥٣].

٥٧- وأعرب نادي القلم الدولي عن قلقه من تدهور الحقوق اللغوية للأقليات الإثنية، ما دامت الصينية هي اللغة الأساسية للتعليم. ويزعم أن مدرسين يحتجون على النظام الجديد قد فقدوا وظائفهم نتيجة لذلك[١٥٤].

١٠- الحقوق الثقافية

٥٨- أثنت حركة شبكات التراث والتنوع الثقافي في فنزويلا على التقدم الذي أحرزته الصين في الحفاظ على التراث العالمي وحماية التراث الثقافي غير المادي[١٥٥]. وأشارت الرابطة الصينية للأقليات الإثنية للمبادلات الخارجية إلى السياسات المتعلقة بحماية الثقافة وتنميتها، وأوصت الصين بزيادة الاستثمار في "التعليم الثنائي اللغة"[١٥٦].

١١- الأشخاص ذوو الإعاقة

٥٩- شددت حركة شبكات التراث والتنوع الثقافي في فنزويلا على أهمية تحسين الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يقدر عددهم رسمياً بـ ٨٥ مليون شخص[١٥٧]. وأشارت جمعية الإنترنت في الصين إلى أن شبكة الإنترنت لا يستخدمها إلا ٠,١ في المائة من السكان ذوي الإعاقة البصرية وأوصت الحكومة بتحسين إمكانية الحصول على المعلومات[١٥٨].

١٢- الأقليات والشعوب الأصلية

٦٠- زعمت الورقة المشتركة ١١ أن الحكومة سعت إلى تقويض ممارسة البوذية التبتية، وإلى أن تستعيض عن الولاء للدالاي لاما في قلوب وعقول أهل التبت بالولاء للحزب الحاكم، وأنها قوضت، في سعيها ذاك، الهوية القومية للتبت في جذورها[١٥٩]. وذكرت منظمة حقوق الإنسان في الصين أن أكثر من ١٠٠ تيبتي قد انتحروا حرقاً، منذ عام ٢٠٠٩، احتجاجاً على سياسات السلطات الصينية والمداهمات التي تقوم بها. وقد ردت الحكومة بزيادة العسكرة، والحط من شأن الدالاي لاما، و"التربية الوطنية" القسرية، والمراقبة المشددة للأنشطة الدينية، والاحتجاز[١٦٠]، وتقييد دخول المنطقة[١٦١]، وتجريم الأشخاص المتهمين بـ "مساعدة" المنتحرين حرقاً[١٦٢]. وأثارت شواغل ذات صلة كل من رابطة نساء التبت والشبكة الدولية للتبت ورابطة الصداقة السويسرية التبتية ومنظمة رصد حقوق الإنسان[١٦٣]، بينما زعم مرصد التبت أن طبيعة الاعتقال والنظام القضائي يوضحان انعدام سيادة القانون وتفشي ثقافة الإفلات من العقاب[١٦٤]. وذكرت الجمعية الصينية لصون الثقافة التِبتية وتطويرها أن هناك دلائل على أن عدداً من حالات الانتحار حرقاً في مناطق التبت جاء نتيجة تحريض حاشية الدالاي[١٦٥]. وقدمت الجمعية توصيات لتعزيز المشاركة السياسية لنساء التبت في المناطق الريفية والرعوية[١٦٦].

٦١- وأبلغت الشبكة الدولية للتبت عن مزاعم بشأن الاستيلاء على أراضي من أجل التنمية الصناعية، بما في ذلك استخراج الموارد واستحداث سد، دون الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة[١٦٧]، وعن استمرار فرض سياسات إعادة التوطين التي تحرم الرعاة التبتيين الرحل وغيرهم من سكان الأرياف من أراضيهم وسبل عيشهم[١٦٨].

٦٢- وذكرت منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة أن تدفق الصينيين من إثنية الهان إلى منغوليا الداخلية أدى إلى وضع سياسات جديدة لاستخدام الأراضي، وهو ما يسرع عملية التصحر التي تسعى الصين إلى قلب اتجاهها عن طريق منع رعاة منغوليا الداخلية من أراضي أجدادهم[١٦٩].

٦٣- وذكرت منظمة العفو الدولية أن الصين لا تزال تعامل بقسوة الإيغور الذين يمارسون شعائرهم الدينية بصورة مستقلة عن الحكومة ، بما في ذلك من خلال المدارس الدينية الخاصة[١٧٠]. وأبلغت الورقة المشتركة ١ عن قضايا حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناجمة عن إجراءات وسياسات الدولة في الفترة التي أعقبت اضطرابات أورومتشي في تموز/يوليه ٢٠٠٩[١٧١]. وزعمت منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة أن التفاوت الاقتصادي في منطقة سينجيانغ إيغور المتمتعة بالحكم الذاتي كان هو سبب التوتر الإثني[١٧٢].

١٣- المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء

٦٤- ذكرت منظمة الصناديق الدائمة للاجئين الكوريين الشماليين أن سياسة الصين المتمثلة في الإعادة القسرية للاجئين من بلد مجاور تضعهم في وضع استضعاف شديد، ولا سيما إزاء الاتجار بالأشخاص[١٧٣]. وأوصت المنظمة الدولية "حقوق الإنسان بلا حدود" الصين بأن توفر للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين إمكانية الوصول دون عوائق إلى سجون اللاجئين على الحدود في تومن وتاندونغ، وإيلاء اهتمام خاص للأطفال والحوامل؛ وإعادة النظر في سياستها المتمثلة في حرمان الفارين من بلد مجاور من صفة لاجئ[١٧٤].

٦٥- ووفقاً لمنظمة رصد حقوق الإنسان، فقد طردت الصين ما يقارب ٠٠٠ ٤ شخص من إثنية كاشين من مقاطعة يونان وأجبرتهم على العودة إلى منطقة نزاع في بلد مجاور[١٧٥].

١٤- الحق في التنمية وقضايا البيئة

٦٦- أقرت الرابطة الوطنية للاقتصاديين في كوبا بالتقدم المحرز بالرغم من الأزمة الاقتصادية، ولاحظت أن من شأن استراتيجية حفز السوق المحلية وغيرها من الإصلاحات المؤسسية أن تسمح للصين بتعزيز تنميتها[١٧٦]. وسلط النادي البوليفي لحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية الضوء على عملية التخطيط لتنسيق التنمية الحضرية والريفية من أجل القضاء على الفقر في المناطق الريفية[١٧٧]. وأشار اتحاد المرأة الكوبية إلى أوجه تحسن بعينها في مجال التعليم والصحة لفائدة النساء والأطفال[١٧٨].

٦٧- وقدمت الجمعية الصينية لتعزيز برنامج غوانغتصاي[١٧٩] والمؤسسة الصينية لبرنامج غوانغتصاي[١٨٠] معلومات عن إسهام المقاولين الصينيين الخواص في الحد من الفقر والبرامج المسؤولة اجتماعياً. واقترحت الجمعية الصينية لتعزيز برنامج غوانغتصاي الصين أن تقدم السلطات المختصة المعونة والدعم للمشروعات الخاصة المشاركة في البناء الجديد في المناطق الريفية المتسق مع خطة الصناعات الزراعية و/أو ذات التكنولوجيا المتقدمة[١٨١].

٦٨- وسلطت الورقة المشتركة ١٢ الضوء على التجاوزات المزعومة للشركات الصينية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والتي تنطوي على ممارسة العنف ضد العمال، وتدني الأجور ورداءة ممارسات العمل، وظروف العمل غير الآمنة، وعمل الأطفال، وتلوث المياه، والنقل القسري للمجتمعات المحلية، وأوصت بتشجيع الشركات الصينية الخاصة والمملوكة للدولة على الأخذ بالمعايير المعترف بها دولياً في حماية حقوق الإنسان والبيئة وحقوق العمل[١٨٢].

١٥- الوضع في مناطق أو أقاليم محددة أو فيما يتعلق بها

٦٩- وفقاً لما ذكرت منظمة حقوق الإنسان بهونغ كونغ، فإن الحق في المشاركة السياسية لا يزال ينتهك انتهاكاً جسيماً من خلال نظام انتخابي غير عادل ونظام سياسي "تهيمن عليه

السلطة التنفيذية"، وإن حكومة الشعب المركزية تمارس ضغوطاً سياسية هائلة على التطور الديمقراطي في هونغ كونغ(١٨٣). وحثت منظمة هونغ كونغ لرصد حقوق الإنسان الحكومة على ما يلي: العمل بالاقتراع العام بما يتفق مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان؛ وإلغاء جميع الدوائر الانتخابية الوظيفية في انتخابات المجلس التشريعي(١٨٤). وحثت رابطة صحافيي هونغ كونغ المجلس على أن يطلب إلى المسؤولين الحكوميين الصينيين الكف عن الضغط على وسائط الإعلام(١٨٥). وأثارت منظمة حقوق الإنسان بهونغ كونغ شواغل أخرى من مثل زيادة الفقر والارتفاع الشديد للتفاوت في الدخل، وأوصت بإنشاء هيئة رصد مستقلة تعنى بحقوق الطفل وآلية مستقلة لتلقي الشكاوى المقدمة في حق الشرطة تكون لها سلطة التحقيق وتكون توصياتها ملزمة قانوناً(١٨٦).

Notes

[1] The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: www.ohchr.org.

Civil society

Individual submissions

ACFTU	All-China Federation of Trade Unions, Beijing, People's Republic of China, submission 1 on workers' health and safety, submission 2 on safeguarding rights of vulnerable groups, including internal migrants;
ACLA All	China Lawyers Association, Beijing, China, submission 1 on the rights of internal migrants, submission 2 on the protection of the rights of minors;
ACNU	Asociación Cubana de las Naciones Unidas, Havana, Cuba;
ACWF	All China Women's Federation, Beijing, China;
AI	Amnesty International , London, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland;
ANEC	Asociación Nacional de Economistas de Cuba, Havana, Cuba;
ARTICLE 19	Article 19. London, United Kingdom;
BAI	Beijing Aizhixing Institute, Beijing, China;
BCLARC	Beijing Children's Legal Aid and Research Centre, Beijing, China;
BZMW	Beijing Zhicheng Migrant Workers' Legal Aid and Research Center, Beijing, China;
CAPDTC	China Association for Preservation and Development of Tibetan Culture, Beijing, China, submission 1 on the shadow report on human rights situation in Tibet, submission 2 on the situation of the political and legal rights of Tibetan women;
CASS-HRRC	China Academy of Social Sciences-Human Rights Research Centre, Beijing, China, submission 1 on labour protection, submission 2 on National Plans of Action;
CBDHDD	Capitulo Boliviano de Derechos Humanos, Democracia y Desarrollo/ Bolivian Chapter of Human Rights Democracy and Development, La Paz, Bolivia;
CCCS	China Care and Compassion Society, Beijing, China;
CEAIE	China Education Association for International Exchange, Beijing, China;
CEMAFEE	China Ethnic Minorities' Association for External Exchanges, Beijing, China;
CFGS	China Foundation for Guangcai Programme, Beijing, China;
CFHRD	China Foundation for Human Rights Development , Beijing, China, submission 1 on human rights education, submission 2 on Government information disclosure;

CHRD	Chinese Human Rights Defenders, Washington D.C., United States of America;
CHRLCG	China Human Rights Lawyers Concern Group, Hong Kong, China;
CIVICUS	CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation, Johannesburg, South Africa;
CLS	China Law Society, Beijing, China;
CNIE	China Network of International Exchanges , Beijing, China;
CPAPD	Chinese People's Association for Peace and Disarmament, Beijing, China;
CRRC	China Religious Research Centre, Beijing, China;
CSHRS	China Society for Human Rights Studies, Beijing, China, submission 1 on international human rights treaties, submission 2 on freedom of speech;
CSPGP	China Society for the Promotion of the Guangcai Programme, Beijing, China;
CSW	Christian Solidarity Worldwide, New Malden, United Kingdom;
CUAWG	Chinese Urgent Action Working Group, Beijing, China;
CWRS	Chinese Women's Research Society, Beijing, China;
DHF	Dui Hua Foundation, San Francisco, CA, United States of America;
ECLJ	European Centre for Law and Justice, Strasbourg, France;
FDC	Japan Federation for a Democratic China, Tokyo, Japan;
FMC	Federación de Mujeres Cubanas /Federation of Cuban Women, Havana, Cuba;
FN	Freedom Now, Washington DC, United States of America;
GIEACPC	Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children, United Kingdom;
HKA	Hong Kong Alliance in support of Patriotic Democratic Movements in China, Hong Kong, China;
HKCTU	Hong Kong Confederation of Trade Unions, Hong Kong, China;
HKHRM	Hong Kong Human Rights Monitor, Hong Kong, China;
HKJA	Hong Kong Journalists Association, Hong Kong, China;
HKJPC	Justice and Peace Commission of the Hong Kong Catholic Diocese, Hong Kong, China;
HK	Unison Hong Kong Unison, Hong Kong, China;
HRIC	Human Rights in China, New York, United States of America;
HRW	Human Rights Watch, Geneva, Switzerland;
HRWF	Human Rights Without Frontiers International, Brussels, Belgium;
HZDHRGN	Hua Zang Dharma Human Rights Group in Norway, Tromso Norway;
ICPC	Independent Chinese Pen Centre, Hong Kong, China;
IFJ	International Federation of Journalists, Brussels, Belgium;
ISC	Internet Society of China, Beijing, China;
LFNKR	Life Funds for North Korean Refugees, Tokyo, Japan;
LWU	Lao Women's Union, Vientiane, Lao People's Democratic Republic;
MOVPAZ	Movimiento Cubano por la Paz y la Soberania de los Pueblos/Cuban Movement for Peace and Sovereignty of Peoples, Havana, Cuba
OSPAAL	Organizacion de Solidaridad de Los Pueblos de Africa, Asia y America Latina/ Cuba Organization of Solidarity of the Peoples of Africa, Asia and Latin America, Havana, Cuba;
PEN-I	Pen International, London, United Kingdom;
PHR	Physicians for Human Rights, Cambridge, MA, United States of America;
RC	Rights Campaign, Jiangsu province, China;
RPDCV	Movimiento en Redes del Patrimonio y Diversidad Cultural de Venezuela/Red del Patrimonio y Diversidad Cultural del Estado Miranda, Venezuela;
SRI	Reporters without borders, Paris France;
STP	Society for Threatened Peoples, Göttingen, Germany;
STFA	Swiss Tibetan Friendship Association, Zurich, Switzerland
TW	Tibet Watch, London, United Kingdom;
UAPCFEHD	The United Association of Petitioners of China Forced Evictions & Home Demolitions, New York, United States of America;
UNJC	Unión Nacional de Juristas de Cuba/National Union of Jurists of Cuba, Cuba
UPEC	Unión de Periodistas de Cuba/Union of Journalists of Cuba, Havana, Cuba;
UNPO	Unrepresented Nations and Peoples Organizations, The Hague, The Netherlands;

VPDF	Vietnam Peace and Development Foundation, Ha Noi, Viet Nam
Joint submissions	
HKHRC	Hong Kong Human Rights Commission - joint submission, A coalition of eleven members, including Christians for Hong Kong Society; Hong Kong Catholic Youth Council; Hong Kong Christian Industrial Committee; Hong Kong Christian Institute; Hong Kong Federation of Catholic Students; Hong Kong Social Workers' General Union; Hong Kong Storehouse and Transportation Staff Association; Hong Kong Women Christian Council; Justice and Peace Commission of the Hong Kong Catholic Diocese; Society for Community Organization and Student Christian Movement of Hong Kong, Hong Kong, China;
ITN	International Tibet Network: Joint submission, ITN, San Francisco, CA, United States of America, - a coalition of 185 Member Groups from over 50 countries. Lead Authors are Tibet Justice Centre, Canada Tibet Committee, Students for a Free Tibet, International Tibet Network Secretariat, with the support of Australia Tibet Council;
JS1	Joint Submission 1: Uyghur Human Rights Project/Uyghur American Association, Washington D.C., United States of America;
JS2	Joint Submission 2: The Chinese Working Women Network , Globalization Monitor, Labour Action China, Labour Education and Service Network, Shenzhen and Hong Kong, China;
JS3	Joint Submission 3: Rainbow Action, Women Coalition of HKSAR (WCHK), Hong Kong, China;
JS4	Joint Submission 4: National Committee for people who are infected with HIV/AIDS due to blood infusion, Committee for women who are infected with HIV/AIDS due to blood infusion, Ningling County, Henan Province, Association for HIV/AIDS Prevention, Tuocheng County, Henan Province, Beijing Aizhixing Institute, Beijing, China;
JS5	Joint Submission 5: Yunnan Province Gejiu Huyangshu Self Help Group, Xiyi Institute of Cultural and Social Development, Kunming, China, Beijing Aizhixing Institute, Beijing China;
JS6	Joint Submission 6: Lawyers for lawyers (L4L) Amsterdam, The Netherlands, and Lawyers Rights Watch Canada (LRWC), Vancouver, BC, Canada;
JS7	Joint Submission 7: Harm Reduction International (HRI) and International Network of People who Use Drugs (INPUD), London, United Kingdom
JS8	Joint Submission 8: Privacy International (PI), London, United Kingdom, and the Law and Technology Centre of the University of Hong Kong (HKU), Hong Kong, China;
JS9	Joint Submission 9: Front Line Defenders, Ireland and Chinese Urgent Action Working Group, Beijing, China;
JS10	Joint Submission 10: Human Rights Law Foundation (HRLF), Washington, DC, United States of America, Falun Dafa Information Center (FDI), New York, United States of America, The Institute on Religion & Democracy (IRD), Washington DC, United States of America, Paul Marshall, Senior Fellow, Center for Religious Freedom, Hudson Institute, Thierry Bécourt, President of Coordination des Associations et des Particuliers pour la Liberté de Conscience (CAPLC), Nantes, France, Greg Mitchell, President, The Mitchell Firm, Sue Taylor, National Affairs Office (Scientology),Union of Councils for Jews of the Former Soviet Union (UCSJ), Washington, DC, United States of America, United Macedonian Diaspora, Washington, D.C. United States of America;
JS11	Joint Submission 11: International Federation for Human Rights (FIDH), Geneva, Switzerland, International Campaign for Tibet (ICT) Washington DC, United States of America;
JS12	Joint Submission 12: International Environmental Law Project (IELP) at Lewis & Clark Law School, Portland, Oregon, United States of America, on behalf of: Socio-Economic Rights and Accountability Project (SERAP), Center for Research & Development Zimbabwe (CDZIM); and Southern Africa Resource Watch (SARW), South Africa;
TWA	Joint Submission: Tibetan Women's Association, India, Canada, North America, Europe, Dharamsala, India.

[2] The following abbreviations have been used for this document:

ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights;
ICCPR-OP 1	Optional Protocol to ICCPR;
ICCPR-OP 2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty;
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment;
OP-CAT	Optional Protocol to CAT;
CRPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities;
OP-CRPD	Optional Protocol to CRPD;
CPED	International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance;

[3] CASS-HRRC, submission part 2, para. 7.
[4] HKA, para.3.
[5] JS9, para. 25, recommendation 7.
[6] PHR, para. 18.
[7] CUAWG, recommendation 12.
[8] CHRD, pp. 5-6.
[9] CSW, para.4.
[10] CSHRS, submission part 1, para. 2.
[11] CLS, para. 2.
[12] AI, p. 1.
[13] AI, p. 1.
[14] CSHRS, submission part 1, para. 5.
[15] HKA, para.3.
[16] HRW, p.1.
[17] CASS-HRRC, submission part 2, para. 8.
[18] CSW, para. 18.
[19] CASS-HRRC,submission part 2, para. 9.
[20] RC, paras. 3, 9 and 10.
[21] RC, paras. 5-6 and 11.
[22] RC, para. 13.
[23] VPDF, p. 2.
[24] CFHRD, submission part 1, para. 11.
[25] CFHRD, submission part 1, para. 20.
[26] CFHRD, submission part 1, para. 21.
[27] BCLARC, para. 7. See also, LWU, recommendation, pp. 2-3.
[28] MOVPAZ, pp. 2-3.
[29] CSHRS, submission part 1, para. 6.
[30] CSHRS, submission part 1, para. 8.
[31] CSW, para. 24.
[32] HRW, p.4.
[33] Article 19, Recommendations, p.5.
[34] STFA, p.2, recommendation 3.
[35] JS9, para. 25, recommendation 5.
[36] LFNKR, p.1.
[37] HRIC, para. 4.
[38] FN, paras. 6 and 16.
[39] ITN, para. 36, recommendation ii. See also STFA, recommendation 1 and HRW, p.4.
[40] LWU, p.2.
[41] CWRS, para. 12.
[42] HK-Unison, para. 2.2.
[43] HK-Unison, paras. 4.6 and 3.2.
[44] JS2, para. 9.
[45] ACLA, submission part 1, para. 5.
[46] ACFTU, submission 2, paras. 5-9.
[47] SRI, para. 4.
[48] SRI, para. 25, recommendations 1 and 9.

[49] JS3, para. 1.7.
[50] JS4, pp. 5-6.
[51] BAI, Summary and p. 1.
[52] SRI, para. 25, recommendation 5.
[53] JS4, p.4.
[54] ACWF, paras. 16 and 17.
[55] JS5, Summary, p.1 and Foreword, p.2.
[56] JS7, Executive Summary, p.1.
[57] AI, p.2.
[58] HRIC, paras.6-7.
[59] DHF, para.14.
[60] DHF, para. 15. See also JS10, paras. 5.4.1 and 5.4.2.
[61] DHF, para.27.
[62] HRW, p.2.
[63] CHRD, p.2.
[64] HRIC, para. 14.
[65] CHRD, p.3.
[66] HRIC, para. 17.
[67] HRIC, para. 10.
[68] HRW, p. 3.
[69] CHRD, p.2.
[70] JS9, para. 18.
[71] CHRD, p.3.
[72] DHF, para. 10.
[73] HRW, p. 5.
[74] PHR, para. 14.
[75] GIEACPC, p.1.
[76] CPAPD, para. 11.
[77] DHF, para. 20.
[78] DHF, para. 28.
[79] JS9, para.20.
[80] JS6, para.11.
[81] JS6, para. 8.
[82] CHRLCG, paras.1-2.
[83] CUAWG, para.2.
[84] JS9, para. 24.
[85] CHRLCG, paras. 45-46.
[86] CLS, paras. 3 and 6.
[87] ACLA, submission part 2, para. 3.
[88] DHF, paras. 1 and 2.
[89] DHF, para. 25.
[90] HKA, para. 22.
[91] JS8, Areas of concern, 4, on lack of transparency in the name of privacy.
[92] JS8, pp. 9-10.
[93] CRRC, para. 7. See also, CCCS, para.8.
[94] ECLJ, paras. 3-4.
[95] HZDHRGN, pp.2-3.
[96] AI, p.4.
[97] HKJPC, paras. 1-2.
[98] HKJPC, para. 6.
[99] AI, p.3.
[100] CSW, para. 27.
[101] JS10, para. 5.1.1.
[102] JS10, para. 5.3.1.
[103] STP, para. 5.
[104] IFJ, p. 4.
[105] ICPC, p.1.
[106] Article19, para. 7.

[107] PEN-I, para. 25.
[108] HKJA, para. 27.
[109] RSF/RWB, p.7, recommendations.
[110] CIVICUS, para. 3.5.
[111] JS9, para. 2.
[112] CIVICUS, para. 4.4.
[113] HRIC, para. 17.
[114] JS2, para. 15. See also para. 17, recommendations.
[115] CNIE, para. 3.
[116] CPAPD, para. 12.
[117] SRI, para. 25, recommendation 10.
[118] PEN-I, para. 15 and 16.
[119] RSF/RWB, p.2.
[120] ISC, pp1-2.
[121] UPEC, para. 6.
[122] UNJC, Section VI, para. 1.
[123] CSHRS, submission part 2, para. 3.
[124] CSHRS, submission part 2, para.4.
[125] CFHRD, submission part 2, para. 30.
[126] Article19, p.5, recommendations.
[127] ACFTU, submission part 1, para. 6.
[128] JS2, para.1.
[129] ACFTU, submission part 1, para. 7.
[130] BZMW, para. 2.
[131] CASS-HRRC, submission part 1, paras. 4-5.
[132] ACFTU, submission part 2, para. 9. See also JS2, para. 14, recommendations.
[133] HKCTU, p.1.
[134] HKCTU, p.4.
[135] OPSAAL, para. 1.
[136] ACNU, para. 2.
[137] CPAPD, para. 6.
[138] CPAPD, paras. 7-9.
[139] CCCS, para. 3.
[140] CCCS, paras.6-7
[141] AI, p.4.
[142] FDC-Japan, pp. 1-2.
[143] UAPCFEHD, pp. 2-3.
[144] UAPCFEHD, p. 3.
[145] AI, p.5.
[146] ACWF, paras. 13-14.
[147] TWA, paras. 41 and 42.
[148] TWA, paras. 8, 15-29.
[149] PHR, para. 18.
[150] BCLARC, para. 8.
[151] ACLA, submission part 2, para. 6.
[152] CEAIE, para. 12.
[153] JS2, paras. 18 and 20.
[154] PEN-I, paras 17, 20, 21 and 24.
[155] RPDCV, pp. 5-7.
[156] CEMAFEE, paras. 2, 3, 7 and 8.
[157] RPDCV, p. 3, part 3.
[158] ISC, para. 5.
[159] JS11, para. 10.
[160] HRIC, para. 19.
[161] HRIC, paras. 19 and 21.
[162] HRIC, para. 19.
[163] TWA, pp. 1-13, STFA, pp. 1-8, ITN, pp.3-11 , HRW, pp.3-5, . See also AI pp. 4-5, STP, para. 1.1 to 1.5, UNPO, pp. 1-5.

[164] TW, p.1.
[165] CAPDTC, submission 1, para. 15. See also Annex 1, para. 3.
[166] CAPDTC, submission 2, para. 8.
[167] ITN, paras. 32 and 34.
[168] ITN, paras. 29 and 30-32.
[169] UNPO, para. 15.
[170] AI, p.4.
[171] JS1, para. 1.
[172] UNPO, para. 11. See also, paras. 10, 13-14 and recommendations, p.5.
[173] LFNKR, p. 2.
[174] HRWF, p.6.
[175] HRW, p.1.
[176] ANEC, paras. 3 and 7.
[177] CBDHDD, para. 5.
[178] FMC, p.1.
[179] GSPGP, para. 3.
[180] CFGS, para. 1.
[181] CSPGP, para. 8.
[182] JS12, paras, 1-2 and recommendation in para 17.
[183] HKHRC, part A.
[184] HKHRM, para. 4.
[185] HKJA, para. 39.
[186] HKHRC, part C and part G, recommendations 6 and 8.